الانزياح في البلاغة العربية

«الموجبات والمعايير»

القسم الثاني: معايير الانزياح

«معيار أصل المعنى»

.....

أ.م.د. عبد الناصر هاشم محمد ياسين الهيتي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار

الملخص

البحث يحاول تبنّي فكرة معايير الانزياح البلاغي، يحدد أهم المعايير، ويفرد «أصل المعنى» في الدراسة، مبيّنًا مرجعيته اللغوية والنحوية والعرفية والمنطقية، تبعًا لاختلاف صوره وأشكاله؛ ليتميّز معيارًا تنكشف من خلاله أشكال متعددة للانزياحات، مما يشكّل معيارًا واسعًا لتمييز الجمال في النصوص الإبداعية، وللتنبيه على المنهجية السليمة في معالجة النصوص على وفق المنظور البلاغي وكشف أسرار التعبير ودقائقه بالقياس بين الشكل المنزاح والأصل المنزاح عنه، «معيار/ انزياح».

الكلمات المفتاحية: معيار، أصل المعنى، الإسناد، الوضع اللغوي، النثر، القياس، الأعراف اللغوية.

Abstract

The research tries to adopt the idea of the criteria of rhetorical displacement. Then it determines the most important criteria in order to declare its linguistic, grammatical, customary and logical source, depending on the different shapes and forms, to be distinguished as criteria in which various forms of displacement are revealed, which constitutes a broad criterion for distinguishing beauty in creative texts, to alert the proper methodology in the treating of texts according to the rhetorical perspective and reveal the secrets and accurate of expression in comparison between the displaced form and the original removed «criteria / displacement».

Keywords: criteria, origin of meaning, attribution, language status, prose, measurement, custom syntax.

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن تعيين مواطن الجمال والإبداع في الكلام، تظهر من خلال معرفة الأصل الذي –في الافتراض الذهني– ينبغي أن يكون عليه الكلام، وهو المعيار الذي ينقاس به الانزياح في الكلام البليغ، فيظهر من خلاله ما زاد في الكلام عن أصل المعنى وما نقص وما تقدم وما تأخر، وما خالف فيه الأوضاع اللغوية، وما إلى ذلك من الصور التي يظهر فيها أصل المعنى، فيتغير شكل النص وترتيبه بحسب الموجبات في حَيْدَةٍ عن القاعدة أو القانون أو المعيار، ولا يمكن بحال من الأحوال الحكم بالمغايرة ما لم يكن هناك تحديد لتلك المستويات، وبعبارة أخرى، لا يمكن تصور انزياح دونما معيار.

وقد خصص هذا البحث، والذي يليه، لدراسة المعايير التي يقاس بها الانزياح البلاغي، المعايير التي صرح بها البلاغيون في مباحثهم، وتلك التي أومأوا إليها في أثناء تنظيراتهم أو تحليلاتهم للنصوص، وكانت تحتاج إلى إفرادها بالبحث للتنصيص عليها لبيان ما هيتها ومرجعيتها، سواء النحوية أو اللغوية أو المنطقية أو العرفية وما إلى ذلك، فكان هذا البحث لدراسة أصل المعنى، وما المقصود به في استعمالاتهم؟ وما الصور التي ظهرت له خلال التطبيق؟ وما أشكال الانزياحات الناتجة عن الخروج عنه؟ والتطبيقات التي تنبني عليه؟

فالمتصفح –مثلا– لكتاب الإمام سيبويه يجد فيه كلمة «الأصل»، قد وردت مرات تتجاوز المئات، وفي قسط كبير منها تجده يحدد بَعْدها الطريقة المثالية لما يجب أن يكون عليه بناء الجملة لتوافق سنن العرب في القول، فيؤصل لأصل الوضع في الجملة الإسمية والفعلية، وترتيب أحوال المسند والمسند إليه، وأصول المتعلقات ومواضع الحذف والذكر وما إلى ذلك[1].

وتابعه النحاة في ذلك في مؤلفاتهم، وما كتاب «الأصول» لابن السراج إلا مثال على فكرة لمح الأصل في بناء الجمل ومواقع مفرداتها، وهم وإن كانوا ينحون في ذلك منحى التقعيد النحوي في وضع القواعد العامة والضوابط

والقوانين، إلا أن في عملهم هذا وفي طياته مرتعا خصبا للباحث البلاغي الذي يسعى لمعرفة أصل المعنى وأصل وضع الكلام ليقيس به كل انزياح بلاغي، فقد حرص أهل البلاغة على اتخاذ عمل النحاة هذا مرآة يعكسون عليها انزياح المستوى الفني ومعيارا يقيسون عليه مقدار هذا الانزياح، ومن هنا حرصوا على تبنيه والتنبيه إليه[٢].

ولتلافي الاعتراضات التي أوردها النقاد على تحديد المعيار، ومنها اتسام بعض المعايير بالنسبيّة، إذ لابد أن يُستعاض عن المعيار الحالي بمعيار جديد، مع تبدل الزمن وتعدد النصوص، واختلاف مبدعيها[٣]؛ لتلافي هذه الاعتراض، سيكون البحث مركزا في المعايير التي تتسم بنوع من الثبات والاستقرار، بخاصة في المباحث البلاغية عند منظري البلاغة العربية، وما تمت به إلى اللغة العربية الخالدة بصلة.

- أصل المعنى:

يكثر استعمال هذا المصطلح في كلام النحاة واللغويين وأهل البيان، والمتتبع للسياقات التي يستعملونه فيها، يجد أنه يظهر في صور متعددة، تارة بالإسناد المجرد، وتارة بحفظ الرتب، وتارات أخريات كثيرة. هذه الصور تمثل أصلا يعود إليه الكلام، ومعيارا ينقاس به الانزياح.

ثم إن لهذا المصطلح مرادفات تقرب منه، وهي: «أصل المراد»، «أصل الكلام»، «حقيقة الكلام»، «أصل النظم»... فهذه وإن كادت تتفق في مدلولها، إلا أن الفروق البسيطة بينها هي التي أنتجت الصور المتعددة لهذا المعيار، وستتضح أكثر عند مناقشة كل صورة منفردة في مبحثها.

- الإسناد المجرد:

من صور أصل المعنى في مصطلح أهل البلاغة، أنهم يعنون به الإسناد المجرد، أي النسبة بين المسند والمسند إليه، بغض النظر عن كل ما يتعلق بطرفي الإسناد، والسياقات التي تحفّ عملية الإسناد، قال العلوي: (الإسناد هو إضافة الأحكام لتحصل من أجلها الفائدة المركبة، وهذا الكلام على ألسنة النحاة)[٤]. أي تحقق النسبة التي سماها السكاكي «أصل المعنى»، قال: (اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

المعنى مطلقا)[٥]. فسماه بهذا الاصطلاح، ووصفه بمطلق التأدية، أي مجردا من الاعتبارات الأخرى التي يسمونها بخصائص البلاغة.

ثم إن الإسناد يخضع لقواعد ذهنية يظهر أثرها في مقبولية الكلام، إلا أنها لا تظهر على السطح، وهذه القواعد تتمثل بالآتي:

١. فعل + فاعل ٢. فعل + نائب فاعل

٣. مبتدأ + خبر ٤. مبتدأ + فاعل أو نائب فاعل

٥. فعل + اسم + خبر ٦. فعل + مفعولان أو ثلاثة

هذه القواعد البسيطة المحدودة، ينتج عنها جملا وعبارات لا نهاية لها، فهذه تمثل القاعدة، والكثرة تمثل الانزياح.

ثم نجد النحاة وضعوا أصولا عامة تحكم شكل الجملة، إذا ما نتجت عن هذا الإسناد المجرد، فمثلا، جعلوا: (...

١. الأصل الذكر... فإذا عدل عنه إلى الحذف، وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

٢. الأصل الإظهار... فإذا أضمر أحد ركني الجملة، وجب تفسيره.

٣. الأصل الوصل... وقد يعدل إلى الفصل.

٤. الأصل الرتبة بين عناصر الجملة...

٥. الأصل الإفادة... فإذا لم تتحقق الفائدة، فلا جملة)[٦].

وهكذا نجد أصولهم هذه التي قد وضعت لضبط الكلام والاحتراز بها عن الخطأ، نجدها ثمارا جنية على المستوى الفني للغة، فحيث كان الإسناد يتحقق بـ(ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى، بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه)[٧]، وهو الذي يسميه الرازي صريح النسبة[٨]، فإذا كان هذا هو الأصل، فإن وراءه ما لا يعد ولا يحصى من الأشكال الكلامية ومجالات القول، وفنون التعبير التي تعدّ خروجا عن هذا الأصل الذي في البدء (لا يفتقر في تأديته على أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت، ونظم لها لمجرد التأليف بينهما، يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى)[٩]، وأعلاه ما اصطلحوا عليه بالإعجاز وبينهما مراتب كثيرة بحسب كل كلام.

وقد تقدم أن هذه القواعد –أعني قواعد الإسناد– لا تظهر على السطح، بل هي موجودة في الأذهان وصداها بادٍ في كل كلام، وقد اتفق «جون جوهن» مع الجرجاني على أن الذي يُظهر هذه القواعد، ويؤكد وجودها، هو فَكُّ النظم وإزالة أجزائه عن مواضعها التي يقتضيها علم النحو، فعمد كوهن إلى جملة: «الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف»، فقال: (فلو تمَّ خرق هذه القواعد كما هو حاصل في هذه المتوالية: «خضراء بعنف عديمة اللون الأفكار نام»، لوجدنا أنفسنا ليس أمام جملة، وإنما مجرد صف من الكلمات)[١٠]. وقد فعل ذلك الجرجاني في بيت امرئ القيس: «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل...»، فأزال المفردات عن مواضعها، فقال: (من نبك قفا حبيب ذكرى منزل... ثم انظر، هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟)[١١]. ولم يكن ذلك منهما إلا قصدا إلى أن الأصل في الكلام أن يُتَأَخَّى فيه معاني النحو انطلاقا من القاعدة –السلامة والمقبولية– وصولا إلى دراسة الانزياح[١٢].

وبإشارة إلى تعلق هذا المبحث بعلم البلاغة، يقول العلوي: (فعلم الإعراب يؤدي مطلق المعنى لا غير، وعلم البيان يؤدي فائدة أخرى، وهو ما يحصل من البلاغة)[١٣]، وبالتعبير الحديث: ما يحصل به الانزياح، ويتفق الأستاذ «محمد عبد المنعم خفاجي» مع العلوي في هذا الطرح، إذ يرى أن أصل المعنى (إفادة ثبوت المسند للمسند إليه، بأي طريقة كان، والخصوصية هي المزايا البلاغية التي يقصدها البليغ)[١٤]، وهو الذي عليه جمهور النحاة واللغويين وأهل البيان، وخالفهم في ذلك الدكتور «عبد الحكيم راضي» إذ يرى (أن أصل المعنى مع الخصوصيات،

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

والمعنى الثاني –أي البلاغي– هو الأغراض)[١٥]، ولعل هذا قد استفاده من تعريف ابن يعيش للإسناد بأنه (تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي يحسُن موقع الخبر وتمام الفائدة)[١٦]، فقد اشترطوا تمام الفائدة في الإسناد.

وبعد أن تبيّن مفهوم هذا المعيار في صورة من صوره، وهي الإسناد المجرد، فلنا الآن أن نرى أثره في تصرف وجوه الكلام في الخروج عنه، وما ينتج عن ذلك من دقائق عجيبة وأسرار غريبة، وليكن مثالنا في التطبيق الجملة الخبرية، وما ينتج عنها من صور وأشكال.

– فقولنا: «زيد منطلق».

جملة خبرية أفادت نسبة الانطلاق لزيد وثبوته له، إلا إنها تكون من المتكلم (مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنتَ تفيده ذلك ابتداءً)[١٧]. ثم ننظر في الجملة، هل أفادت غير النسبة، واقعة أم لا؟ وهل أفادت دوام الثبوت أو انقطاعه؟ وهل أشعرت بزمان خاص لذلك الانطلاق؟

– ثم إذا قلنا: «زيد المنطلق»:

فأضفنا عنصرا جديدا زائدا على ما يؤدى به أصل المعنى، وهو «ال»، فغيّرت المعنى، وغيّرت الاعتبار، أما المعنى، فمن حيث إن (اللام في الخبر يفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه)[١٨]، أي القصر، ثم ننظر في دلالة هذه الألف واللام، هل دخلت على الخبر لتعريف انطلاق معهود سابق بين المتكلم والمخاطب؟ فيكون الكلام (مع من عرف أنّ انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه –بهذه اللام– أنه كان من زيد دون غيره)[١٩]. واختلاف حال المخاطب هو الاعتبار الذي تغير عن الجملة الأولى، فكان موجبا لهذا التخصيص، ثم يُعدّ هذا قصرا حقيقيا إضافيا إذ ظن المخاطب حصول الانطلاق من أحد شخصين، قصرناه على زيد دون غيره فيكون قصرا إضافيا بهذا الاعتبار.

أو تكون هذه الألف واللام دخلت لتعريف الحقيقة فتكون بأصل الوضع مفيدة للحصر، كما (إذا قلت: زيد المنطلق وأردت به حقيقة المنطلق، مع قطع النظر عن تشخيصها وعمومها أفاد الحصر)[٢٠]، ثم إن أمكن حمله على الحقيقة، فهو وإلا نزلنا الكلام على وجه المبالغة.

ثم جلاء هذه الاختلافات يظهر كما قال الجرجاني: (وتمام التحقيق أن هذا الكلام يكون معك إذا كنت قد بُلِّغتَ أنه كان من إنسان انطلاق من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا، فجوّزت أنْ يكون ذلك كان من زيد، فإذا قيل لك: زيد المنطلق، صار الذي كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب)[٢١].

- ثم إذا قلنا: «زيد هو المنطلق»:

جئنا بعنصر جديد هو ضمير الفصل، فأفاد معنى جديدا، تمثل في تأكيد الوجوب الذي ذكره الجرجاني، وفي تعيين كون اللام لحصر حقيقة الانطلاق في زيد تحقيقا أو مبالغة، وانظر إلى قوله تعالى ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٩]، فأفادت الجمل في أصل معناها وهو الإسناد المجرد ثبوت الولاية لله تعالى، وإحياء الموتى، والقدرة المطلقة له سبحانه، ثم جاء بضمير الفصل؛ ليفصل أولا بين كونه «الولي» نعتا، فننتظر الخبر، أو هو الخبر، فبضمير الفصل تعين أنه الخبر، ثم أكد انحصار الخبر في المبتدأ، أي أن الولاية والإحياء والقدرة لله تعالى على الحقيقة منفية عمن سواه[٢٢].

قال السمين الحلبي: (الفاء عاطفة ما بعدها على ما قبلها، وجعلها الزمخشري جواب شرط مقدرة، كأنه قيل: إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي)[٢٣]، فجعلها قصرا حقيقيا.

- ومن ذلك قولنا: «زيد هو الجواد»، و«عمرو هو الشجاع».

فنقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصد المبالغة، فيكون المعنى: زيد هو الكامل في الجود، وعمرو هو الكامل في الشجاعة، إلا أننا ننزاح في الكلام فنخرجه في صورة تُوهِم أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيهما؛ وذلك لأنك لم تَعْتَدّ بما كان من غيره لقصوره أن يبلغ الكمال. ولأجل هذا المعنى من إرادة القصر، امتنع في القياس

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

النحوي أن يعطف على زيد، فلا يقال زيد هو الجواد وعمرو؛ لأنه يكون خلفا من القول[٢٤]، أي نقصره على زيد، ثم نثبته لغيره.

– ثم نجد وجها آخر للخبر الذي تدخله «أل»:

فيكون فيه المعنى على غير ما تقدم، كقولنا: «هو البطل المحامي»، و«هو المتّقى المرتجى». فلا نقصر شيئا مما تقدم، فلا نشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان كما في «زيد المنطلق»، ولا نريد قصر المعنى عليه، ولكننا نريد أن نقول للمخاطب: هل سمعت بالبطل المحامي؟ هل حصَّلتَ معنى هذه الصفة؟ وهل علمت كيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك فيه؟ فإن كنت تريد ذلك فعليك بصاحبك، واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك، كقول ابن الرومي:

هو الرجلُ المشْرُوك في جُلِّ مالِهِ ** ولكنَّه بالمَجْدِ والحمْدِ مفردُ

فهذا فن عجيب الشأن، وله مكانة من الفخامة والنبل، وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقّه[٢٥].

– فإذا قلنا: «المنطقُ زيدٌ»:

فهو انزياح آخر بموجب الحال؛ وذلك أن المخاطب اعتقد أن إنسانا قد انطلق، ولكنه لم يعلم أنه زيد أو عمرو، فيقال له: المنطلق زيد، أي الذي تعتقد أنه منطلق هو زيد.

– فإذا قلنا: «زيد ينطلق»:

أردنا الإخبار بشروعه في الانطلاق، فإن زدنا «هو» زيد هو ينطلق، أردنا تخصيصه دون غيره في ذلك الشروع.

- فإذا قلنا: «لزيد منطلق»:

أكّدنا المسند إليه باللام لإزالة شك المخاطب في أنه انطلق أصلا، وقد حاول الإمام الرازي التنبيه على بعض علل تلك الانزياحات وموجباتها، فقال: (إن الإخبار يجب أن يكون عما يعرف بما لا يعرف، فإذا قلت: «المنطلق زيد»، فالمنطلق معلوم، أمّا الشخص الذي هو منطلق فمجهول، وإذا قلت: «زيد منطلق»، كان المقصود إثبات الانطلاق لزيد، وإذا قلت: «زيد المنطلق» كان المقصود هو إما حصر انطلاق معين أو حصر حقيقة الانطلاق، إما تحقيقا أو مبالغة)[٢٦]. فكل زيادة في الجملة، وكل تغيير في بنيتها أو بنية مفرداتها، تمثل شكلا من أشكال الانزياح عند قياسه بأصل المعنى في صورة الإسناد المجرد.

ولنختم مبحثنا هذا بشاهد تفصيلي، وهو قوله تعالى: ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٢٥٧]. لنفصل الآية بحسب الإسناد والإفادة العامة، فتكون كالآتي:

١. ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، مبتدأ + خبر ، فعل + فاعل «صلة الموصول».

٢. ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾، هذه الجملة كلها تؤول بمفرد حال من فاعل الخبر، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو خبر ثان، واشتملت على:

فعل + فاعل + مفعول + متعلقات.

٣. ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾، هذه جملة كبرى معطوفة على التي قبلها، واشتملت على: مبتدأ + مبتدأ ثان + خبر «وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر للأول»، وجملة المبتدأ الأول: اسم + فعل + فاعل.

٤. ﴿يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾، وتؤول بمفرد أيضا، حال من الخبر، أو خبر لمبتدأ محذوف «هم يخرجونهم»، واشتملت على:

فعل + فاعل + مفعول به + متعلقات.

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

٥. ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، جملة استئنافية، واشتملت على:

مبتدأ + خبر ، مبتدأ + متعلق + خبر.

هذه البنية الأساسية للآية بحسب قواعد التركيب، وبحسب الإسناد بين طرفي كل جملة.

أما في الانزياحات التي ظهرت في بنية الآية التركيبية والموضوعية، فسأقتصر على تسجيل تلك الانزياحات والإشارة إليها من غير الحديث في تفاصيلها لضيق مقام البحث عن استيعاب كل ذلك، وسأكتفي بالإشارة إلى مظانها التي جرت مناقشتها فيها.

الانزياحات في الآية الكريمة:

١. العدول عن اسم الفاعل «وَالٍ» إلى «وَلِيّ»، على «فعيل» التي هي للمبالغة أو المشبهة أو النسب.
٢. العدول عن الاسم الصريح في المضاف إليه ﴿وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فلم يقل: ولي المؤمنين، بل عدل إلى الاسم الموصول؛ لإجراء صلته «جملة آمنوا» بإشارة إلى علة تلك الولاية والرعاية، ولمقابلة الصنف الثاني ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾.
٣. حذف مفعول ﴿آمَنُوا﴾؛ للدلالة على قيام الوصف في الفاعل بغض النظر عن المفعول لعدم إرادته، وتنزيلا للفعل مُنَزَّلَةَ اللازم.
٤. العدول في جملة ﴿يُخْرِجُهُمْ﴾ من الاسم «مخرجهم» إلى الفعل المضارع؛ للإشارة إلى استمرار العناية وتجدد الرعاية.
٥. العدول عن الفعل «يهديهم» إلى الفعل ﴿يُخْرِجُهُمْ﴾، فجعل هدايتهم إخراج من مكان أو حال إلى مكان أو حال على سبيل الاستعارة.
٦. استعارة «الظلمات» للكفر أو الشبهات أو الغفلة، واستعارة «النور» للإيمان والهداية والبصيرة، وعكسه مع الكفار.
٧. إفراد كلمة «النور» في الموضعين وجمع «الظلمات».

٨. انزياح في المعنى، إذ كيف يخرج المؤمنين من الظلمات «الكفر» وهم مؤمنون به؟ وكيف يخرج الطاغوت الكافرين من النور وهم كفار؟

٩. العدول عن مراعاة النظير ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، «والطاغوت ولي الكافرين» إلى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾، وبناء العبارة جملة كبرى، كما يصفها ابن هشام.

١٠. توحيد لفظ «الطاغوت» وإسناد الفعل يخرج إليه مجموعا يخرجونهم.

١١. جعل المبتدأ اسما موصولا ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ دون «والكافرون».

١٢. المقابلة بين الفريقين.

١٣. ذكر مآل الكافرين وهو الخلود في النار، وتركه مع المؤمنين على سبيل الاستدلال بالمذكور على المحذوف إيجازا[٢٧].

ثم تتضاعف وجوه الكلام بدخول النفي على الجملة الخبرية، فتختلف وجوهها وتتعدد بحسب الحرف الداخل، وبحسب نوع الحرف ودلالته، ومثله الاستفهام ونوع حرفه ودلالته، ويتجدد الأمر بتجدد دخول الأدوات الأخرى، كالعطف والشرط وغيرهما، وتحت كل جزئية من جزئيات هذا الكلام انزياحات لا عدّ لها ولا حصر، مما يجعلنا نقف أمام بحر من أسرار المعاني ودقائق التعبير.

- حفظ الرتب:

ومن الصور التي يُطلق عليها أصل المعنى، الرتب، أي الأصل في ترتيب المفردات في الجملة، أيها الأسبق، وأيها يستحق التأخير، ومن الأدلة على أن الرتب من أصل المعنى، ما قاله إمام النحو سيبويه رحمه الله: والأحسن (إذا اجتمع نكرة ومعرفة، أن يَبْتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام)[٢٨].

وكقولهم في بيان علة تقديم المسند في قول حسان بن ثابت:

لَهُ هِمَمٌ لا مُنتَهى لِكِبارِها ** وَهِمَّتُهُ الصُغرى أَجَلُّ مِنَ الدَهرِ

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

(أصل الكلام: «همم له لا منتهى لكبارها»، لكن هذه الصيغة توهم أن «له» صفة لـ«همم»؛ لأن النكرة تستدعي النعت أكثر مما تستدعي الخبر، وهو يريد أن يثبت لممدوحه همما لا منتهى لكبارها، ودفعا للتوهم الذي كان يمكن أن يحدث قدّم المسند، وهو «له»، على المسند إليه، وهو «همم»...)[٢٩].

ثم إن معرفة الرتب تقتضي الاطلاع الواسع على الأصول التي وضعها النحاة، والقواعد التي استنبطوها من استقرائهم لكلام العرب، وقد افترضوا أصولا في ترتيب عناصر الجملة، وهو ترتيب مبني على منطق العقل والبديهة، وجعلوا الغاية من مجيء الكلام على هذا النمط الطبيعي هي إبلاغ رسالة واضحة وتحقيق التواصل بواسطة اللغة التقريرية المباشرة[٣٠]؛ وذلك أن المنطق الفطري يقتضي بأنك إذا أردت أن تتحدث عن أمرٍ ما، سميته أولا ، ثم عقّبت بما تريد تقريره عنه، فإذا عكست هذا الوضع فقد عدلت عن الأصل الذي يقتضيه المنطق الفطري، ولا يدفعك إلى ذلك إلا مؤثر آخر غير منطقي، أي مؤثر وجداني[٣١]، وهو الموجب للانزياح.

ولنتطرق لأهم الرتب التي ذكرها النحاة في كتبهم، مما تعدّ معيارا لأي انزياح في الكلام بالخروج عليها:

١. (الأصل في المبتدأ التقديم، والأصل في الخبر التأخير)[٣٢].
٢. (الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل)[٣٣].
٣. (الأصل في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، سبق فاعل معنى، أي أن يسبق الفاعل معنى منهما المفعول معنى)[٣٤].
٤. الأصل في متعلقات الفعل وشبهه أن تتأخر[٣٥].
٥. (إن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف)[٣٦]، أي لا تنفصل عنه ولا تتقدم عليه.
٦. (مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه)[٣٧].
٧. (رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه)[٣٨].
٨. (أصل الحال أن تتأخر ويتقدم صاحبها)[٣٩].
٩. (أصل العامل أن يتقدم على المعمول)[٤٠].

١٠. (حق المؤكِّدِ أن يتأخر عن المؤكَّد)[٤١].

١١. (الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل، وقد يتقدم على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معا)[٤٢].

هذه أهم القواعد العامة للرتب، وتحت كل قاعدة تندرج صور كثيرة يمكن أن يتحقق بها الانزياح، ثم إنّ المدقق في كلامهم يجد أن النحاة حددوا الرتبة في الكلام، إلا أنهم جعلوا بعضها رتبا محفوظة يذهب بذهابها معنى الكلام، كقولهم في جملة: «جلس زيد على الكرسي»: «الكرسي زيد على جلس». وبعضها رتبا غير محفوظة، وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبوا الكلام في الرتب المحفوظة، وعمدوا إلى الرتب غير المحفوظة فمنحوها دراسة أسلوبية مهمة، تحت عنوان التقديم والتأخير[٤٣].

ونلمس عدم حفظ بعض الرتب من خلال تصريح النحاة بجواز خرقها وتجاوزها، فمن ذلك قول ابن مالك: (أصل الخبر التأخير لشبهة الصفة من حيث هو موافق في الإعراب لما هو له دال على حقيقته... إلا إنه لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التأخير، بل أجيز تقديمه)[٤٤]. ومثل ذلك قالوه في أغلب هذه القواعد، كما هو مبين في النصوص السابقة.

ثم لنأخذ شاهدا تفصيليا في قضية الانزياح في رتبة الخبر وأصله، فإن الأصل في جملة المبتدأ والخبر مبني على العلم بالمبتدأ من قبل طرفي الخطاب «المتكلم/ المخاطب»، وإنما الجهل يكون -غالبا- بالخبر أو في نسبته للمبتدأ «جهل بالخبر ← جهل بنسبة الخبر للمبتدأ»، وعلى هذا تنبني مسائل:

أولها: إن (الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة)[٤٥]، وهذا يجري في الخبر إذا كان وصفا، فيكون نكرة تعرف بالإسناد، كقولنا: «زيدٌ منطلقٌ»، «وعمرو كريم»، وذلك قائم على مبدأ العقل والمنطق وأنه (متى اجتمعت الذات والصفة، فالذات أولى بالمبتدأية والصفة بالخبرية)[٤٦].

فإن عرف الخبر، وهو وصف، كان الشأن كما تقدم في المبحث السابق، كقولنا: «زيد المنطلق» و«زيد هو المنطلق»، ونزيد هنا أنهما (قد يكونان معرفتين، فقيل: الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر، وهو قول أبي علي – أي الفارسي- وظاهر قول سيبويه في باب «كان»)[٤٧].

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

والحق أن الأمر متعلق بالخطاب، إذ (إن الإخبار يجب أن يكون عمّا يعرف بها لا يعرف)[٤٨]، أي بما لا تعرف نسبته، وإلا فالخبر هنا معرفة.

فإن كان المبتدأ والخبر معرفتين، وكلاهما ذات، كقولنا: «زيد أخوك»، و«أخوك زيد»، فإن الموجب لتقديم أحدهما على الآخر ما نصّ عليه ابن السراج، قال: (وهذا ونحوه إنّما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراد، ولا يعلم أن له أخا، ولا يدري أنه زيد، فتقول له أنت: «زيد أخوك»، أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة، فإنّما الفائدة في مجموعهما)[٤٩].

وعكسه إذا كان المخاطب يعلم أن له أخا، ويجهل أنه زيد، فيكون زيد هو الخبر هنا، فنقول: «أخوك زيد»، قال ابن مالك[٥٠]:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ** وَجَوَّزُوا التَّقدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ ** عُرْفًا وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

وناقش الجرجاني تحت هذه القاعدة الانزياح في تقديم الخبر في بيت أبي تمام:

نَمْ وإِنْ لَمْ أَنَمْ كَرَايَ كَرَاكَا ** شَاهِدي الدَّمعَ إِنّ ذَاكَ كَذَاكَا

قال أبو علي الفارسي: ينبغي أن يكون «كراي» خبرا مقدما، ويكون الأصل: «كراك كراي»، أي: نم وإن لم أنم فنومك نومي، كما تقول: قم وإن جلست فقيامك قيامي، هذا هو عرف الاستعمال في نحوه، وإذا كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة، وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبرا[٥١].

وقد كان الإمام الرازي اعترض على قاعدة النحاة هذه في قوله: (إبطال قول من يقول: المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فأيهما قدمته هو المبتدأ)[٥٢].

وهذه القاعدة في التقديم والتأخير ذكرها سيبويه رحمه الله، عندما ذكر الفاعل والمفعول ومتى يقدم أحدهما في الجملة، فقال: (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا، يهمانهم ويعنيانهم)[٥٣].

واتخذ أهل البلاغة هذا قاعدة لهم في باب التقديم والتأخير، إذ جعلوا القاعدة الكبرى له في قولهم: «التقديم للاهتمام»، كما جعلوه قاعدة في التخصيص والقصر أيضا، قال السكاكي: (إذا قلت «بزيد مررت»، أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد، فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره، والتخصيص لازم للتقديم؛ ولذلك تسمع أئمة المعاني في معنى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] يقولون: نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك، وفي معنى ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢] يقولون: إن كنتم تخصونه بالعبادة)[٥٤].

فقد ذكر السكاكي أئمة المعاني وما أصّلوه من أصول في التقديم والتأخير من العناية أو الاختصاص، إلا أنّ الجرجاني من قبل اعترض على هذا التعميم، فقال: (واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام)[٥٥]. ثمّ بيّن المنهج في قراءة هذه الانزياحات، فقال: (وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدّم للعناية؛ ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك قد صَغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه)[٥٦]. ولا شك أن الجرجاني كان يحث القوم على قراءة كل شاهد لذاته ودراسته؛ للوقوف على علة الانزياح فيه، ومكمن الفائدة، والسر والبراعة في هذا التقديم أو ذاك.

وهذا شاهد على التفصيل، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٠]، وأصل الكلام: وجعلوا الجن شركاء لله[٥٧]، فقدّم شيئين: الأول: الجار والمجرور «لله»، والآخر: «شركاء»، قال الزمخشري: (إن جعلت ﴿لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ مفعولي «جعلوا»، نصبت «الجنّ» بدلا من «شركاء»، وإن جعلت «لله» لغوا كان ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ مفعولين قدّم ثانيهما على الأول، فإن قلتَ: فما فائدة التقديم؟ قلت: فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك من كان ملكا أو جنيا أو إنسيا أو غير ذلك؛ ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء)[٥٨].

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

وقول الزمخشري في كون «الجن» بدلا، اعتُرض عليه بأن البدل يحل محل المبدل منه ويستقيم المعنى، ولا يصح: وجعلوا لله الجن! إذ إن البدل شرطه أن يكون على نية تكرار العامل، إلا أنّ السمين الحلبي خرّجه على كون («الجن» بدلا من الشركاء، ومفسرا للشركاء... وهو معنى صحيح أن يكون البدل مفسرا)[٥٩].

وهاك قول الجرجاني فيها من قبلهم: (ليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسنا وروعة ومأخذا من القلوب، أنت لا تجد شيئا منه إنْ أنت أخّرت فقلت: وجعلوا الجن شركاء لله، وأنك ترى حالك حال من نُقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء الغفل الذي لا تَحْلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصلٍ. والسببُ في أنْ كانَ ذلك كذلكَ، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيلَ إليه مع التأخيرِ. بيانه، أنَّا وإنْ كنَّا نرى جملةَ المعنى ومحصولَه أنَّهم جعلوا الجنَّ شركاءَ وعبدوهُمْ مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يَحصُلَ مع التأخيرِ حصولَه مع التقديمِ... فأما إنكارُ أنْ يُعْبَد مَعَ الله غيرُه، وأنْ يكونَ له شريكٌ مِنَ الجنِّ وغيرِ الجنِّ، فلا يكونُ في اللفظِ مع تأخيرِ «الشركاءِ» دليلٌ عليه؛ وذلك أنَّ التقديرَ يكونُ مع التقديمِ: أنَّ «شركاءَ» مفعول أوّل لـ«جعل»، و«لله» في موضعِ المفعولِ الثاني، ويكونُ «الجنّ» على كلام ثانٍ، وعلى تقديرِ أنه كأنه قيل: فمن جَعلوا شركاءَ لله تعالى؟ فقيل: الجنَّ. وإذا كان التقديرُ في «شركَاء» أنه مفعولٌ أوّلُ، و«لله» في موضعِ المفعولِ الثاني، وقَعَ الإنكارُ على كونِ شركاء لله تعالى على الإطلاق، من غيرِ اختصاصِ شيءٍ دونَ شيءٍ. وحصَلَ مِن ذلك أنَّ اتخاذَ الشريكِ من غَيْرِ الجنِّ قد دخَلَ في الإنكارِ دخولَ اتِّخاذِه من الجنِّ، لأَنَّ الصفةَ إذا ذُكرت مُجَرَّدة غيرَ مُجْراة على شيءٍ، كانَ الذي تَعَلَّقَ بها من النَّفْي عامًّا في كلِّ ما يجوزُ أن تكونَ له تلك الصفةُ)[٦٠].

وإنّما اضطررت لنقل نصه كاملا لنفاسته من جهة، ولتفصيل الجهات التي قرأ فيها كل انزياح في موضعه، فكأنّه يضع اللبنات لمنهج في القراءة والتحليل لا يستغني عنه البلاغي والناقد والباحث في الانزياحات بشكل خاص.

- الدلالة الوضعية:

ومما يعنون به في قولهم أصل المعنى، الدلالة الوضعية للألفاظ والتراكيب، وهي (التي يتطابق فيها المدلول مع اللفظ الذي وضع له، من غير زيادة أو نقصان)[٦١]. وهي من أصل المعنى كما عبّر عنه السكاكي، حين تكلم عن أدنى مراتب البلاغة، وهي التي (تقتضي ما لا يفتقر على أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت، ونظم لها لمجرد التأليف بينها، يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي سميناه في علم النحو «أصل المعنى»)[٦٢].

هذه الدلالة هي التي وضعت في أصل الاستعمال، وتعارف عليها أهل اللغة، فـ(ينتقل الذهن من اللفظ إلى المعنى ابتداء)[٦٣]، فلا تحتاج إلى تأويل ولا بحث عن استعارة أو كناية أو مجاز. فهذه الدلالة تعد الأصل، والخروج عليها هو الانزياح، وهو الأمر الذي نبّه عليه الزمخشري حين شرط لمفسر كلام الله تعالى أن يعرف أوضاع اللغة؛ ليعرف من خلالها النظم والبلاغة وأسرارهما، قال: (ومن حق مفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز، أن يتعاهد في مذاهبه بقاء النظم على حسنه، والبلاغة على كمالها وما وقع به التحدّى سليما من القادح، فإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو مِنْ تَعَاهِد النظم والبلاغة على مراحل)[٦٤]. وقال ابن الأثير: (النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة)[٦٥]، فالدلالة الخاصة تأتي انزياحًا عن دلالة الوضع.

وأكثر ما نجد صدى هذا الأصل وما ينتج عنه من انزياحات في باب الإنشاء، إذ (قد يخرج الخبر عن أصل معناه الذي وضعت له صيغة، فيدُل به على الأمر والنهي والدعاء)[٦٦]، وكذلك في جميع صيغ الإنشاء الطلبي من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء، فنجد أن أهل البلاغة وضعوا لكل صيغة حدّا يمثل دلالته الوضعية الأصلية ثم يعقبون كل صيغة بمبحث الأغراض المجازية التي تخرج إليها كل صيغة عن أصل وضعها. فالأمر – مثلا- قالوا في حدّه: (هو صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء)[٦٧]، ثم يذكرون خروجه لأغراض مجازية، كالدعاء، والالتماس، والتمني، والنصح، والإباحة، والتعجيز، والتهديد، والتسوية، والتسخير، والاحتقار، وأمور كثيرة، وكل هذه الأغراض تعد انزياحا في الكلام عن أصل الدلالة الوضعية، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا (٤٩) قُلْ كُونُوا

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا (٥٠)﴾ [الإسراء]، اختلفت عبارة المفسرين في شرح الانزياح في الأمر بالكون حجارة أو حديدا، فجعله الزمخشري دليلا على تمام القدرة، إذ بناه على معنى القول بالموجب (كأنه قيل: كونوا حجارة أو حديدا ولا تكونوا عظاما، فإنه يقدر على إحيائكم)[٦٩]، ثم شرح العلاقة بين العظام وما بني عليه من ذكر الحجارة ثم الحديد، فقال: (والمعنى أنكم تستبعدون أن يجدد الله خلقكم ويردّه إلى حالة الحياة وإلى رطوبة الحي وغضاضته بعدما كنتم عظاما يابسة مع أن العظام بعض أجزاء الحي، بل هي عمود خلقه الذي يبنى عليه سائره، فليس ببدع أن يردها إلى حالتها الأولى، ولكن لو كنتم أبعد شيء من الحياة ورطوبة الحي ومن جنس ما ركب منه البشر، وهو أن تكونوا حجارة يابسة أو حديدا، مع أن طباعها الجسارة والصلابة)[٦٩].

وقال الإمام الرازي: (وقوله: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾، ليس المراد منه الأمر، بل المراد أنكم لو كنتم كذلك لما أعجزتم الله عن الإعادة، وذلك كقول القائل للرجل: أتطمع فيّ وأنا فلان، فيقول: كن من شئت كن ابن الخليفة فسأطلب منك حقي)[٧٠]، أما صاحب «التحرير والتنوير»، فقد أوّل الأمر على أحد ثلاثة وجوه: الأول أن تكون صيغة الأمر مستعملة في معنى التسوية، أي سواء على الله كونهم عظاما ورفاتا أم حجارة أم حديدا، فهم تحت قدرته سواء. والثاني: أن «كونوا» مستعملة في الفرض، أي لو فُرض أن تكون الأجساد من الأجسام الصلبة وقيل لكم: إنكم مبعوثون بعد الموت لأحلتم ذلك واستبعدتم إعادة الحياة فيها. والثالث: أن يكون قوله ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾، مستئنفا ليس جوابا على قولهم ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا﴾، فيكون قوله: «كونوا» مستعملا في التسوية أيضا، ولكن من وجه آخر[٧١]. وهذا باب واسع لا حدود له، ولو ذهبنا ندرس الانزياح في كل أمر في القرآن خرج عن أصل وضعه وكذلك كل استفهام أو نداء أو نهي، سنجد تحتها من الأسرار والعجائب ما الله به عليم.

وكذلك نجد صدى الخروج عن هذا الأصل في حروف المعاني، فإن (الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر)[٧٢]. إلا أن الجمهور من النحاة واللغويين وأهل البيان على القول بالتضمين، فيخرج عن أصل وضعه لينوب عن حرف آخر، وما ذاك إلا لسر من أسرار التعبير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا (٥) عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٥-٦]، فقد ذهب الأصمعي

وأبو علي الفارسي وابن مالك إلى أن «الباء» في قوله ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ بمعنى «من» التبعيضية، وعدّ ابن مالك في كتبه ذلك من معاني الباء[٧٣]، قال في الألفية:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْحِقِ ** وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بَهَا انْطِقِ[٧٤]

أما الزمخشري والرازي فقد ذهبا فيها مذهبا لطيفا:

يشربون من كأس ← عينا يشرب بها

فجعل ابتداء شربهم من كأس بـ«من» الابتدائية، ثم استعمل الباء مع عين، وهي هنا للإلصاق، فقال: (لأن الكأس مبدأ شربهم، وأول غايته، وأما العين فبها يمزجون شرابهم، فكان المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر كما تقول: شربت الماء بالعسل)[٧٥]، وهذا أيضا باب واسع وطريق مهيع يجد فيه الباحث عن الانزياح فنونا وأشكالا لا تدخل تحت عدّ ولا حصر، ومثله في باب تضمين الأفعال لمعاني أفعال أخرى، وغير ذلك من أبواب الكلام العربي، وإنّما كان الغرض التنبيه على صورة من صور هذا المعيار «أصل المعنى» وهي الدلالة الوضعية وعلى فاعلية هذا المعيار وما يبنى عليه من مباحث في علم البلاغة.

- النش:

اختار «جون كوهن» النثر معيارا ينعكس في ضوئه الانزياح، فعن طريق مقابلته بالشعر تتكشف السمات الحاضرة في كل ما صنّف ضمن الشعر والسمات الغائبة عن كل ما صنف ضمن النثر[٧٦]. قال كوهن: (ويعني الأمر هنا مواجهة الشعر بالنثر، ولكون النثر هو اللغة الشائعة يمكن أن نتحدث عن معيار نعتبر القصيدة انزياحا عنه)[٧٧]، إلا أنه اختار نوعا من النثر، وهو نثر العالم، أي الذي يكتب بأسلوب علمي، وهو خال من الانزياح ليقابله بالأسلوب الأدبي الشعري لقياس الانزياح في لغة الشعر عامة، فالتمايز بين الشعر والنثر –بحسب كوهن– كمّي أكثر منه نوعا؛ لأن الفرق بينهما لا يقوم إلا على كثرة الانزياحات.

أما في موروثنا العربي فلم يكن هذا المعيار غائبا، بل كان أكثر موضوعية وتحديدا من معيار كوهن، إذ كان دارسوا الشعر يقابلون النص عينه بما يقابله من نثر، وذلك حين ينثرون البيت نفسه لتظهر السمة الإبداعية التي

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

تضمنها النظم، فابن طباطبا –مثلا– يرى أن التمايز بين الشعر والأصل المعياري له «النثر» لا يتعدى النظم، فليس الوزن هو الذي يهب المعيار النثري وجودا شعريا؛ ذلك أن إضفاء هذا الوزن عليه لا يمنحه توهجه الشعري، كما أن إقصاءه عنه لا يُذهب عنه ذلك التوهج، فالشعر عنده: (كلام منظوم، بائن عن المنثور الذي يستعمله الناس في مخاطباتهم، بما خُصّ به من النظم الذي إن عُدل عن جهته، مجّته الأسماع وفسد على الذوق، ونظمه معلوم محدود، فمن صحّ طبعه وذوقه لم يحتج إلى الاستعانة على نظم الشعر بالعروض التي هي ميزانه، ومن اضطرب عليه الذوق، لم يستغن من تصحيحه وتقويمه بمعرفة العروض والحذق به، حتى تعتبر معرفته المستفادة كالطبع الذي لا تكلف معه)[٧٨]. وجاء في «الإمتاع والمؤانسة» أن (النثر أصل الكلام، والنظم فرعه)[٧٩]، وهذا نجده كثيرا عند شّرّاح الشعر، فهم حين يريدون إيصال المعنى للقارئ يقولون: وأصل الكلام كذا.. ثم ينثرون البيت، فعند التبريزي – مثلا–:

فَتى عَيْش فِي معروفه بعد مَوته ** كَمَا كَانَ بعد السَّيْل مجرَاه مرتعا

قال: (أصل الكلام: كما كان مجرى السيل مرتعا بعده، يريد أن يشبهه بالسيل إذا جرى في مجراه، فإن الممدوح أفاض على الناس الخير والمعروف حتى انتفعوا به بعد موته، كما أن السيل إذا أفاض على الناس غيثه ونفعه أغناهم ذلك بعد ذهابه، والمعنى أذكر فتى حيا بذكر جوده؛ لأنه ترك من ذكره ما أبقاه حيا على طول الدهر، كالسيل الذي إذا ذهب ترك الأرض معمورة بالنبات)[٨٠]، ولا يخفى ما في بسط الكلام منثورا من عود إلى أصل الكلام من تقديم وتأخير، وذكر لمحذوف، وتقدير لمعنى غائب بمعنى حاضر في النثر، كما أن طول شرحه يظهر ما في البيت من وجازة، ويبدي كل انزياح فيه.

وتظهر عندنا قيمة هذا المعيار، عندما نقرأ ما قاله النقاد والبلاغيون عن اللحظات الأولى لولادة الشعر، قال ابن طباطبا: (فإذا أراد الشاعر بناء قصيدة محّض المعنى الذي يريد بناء الشعر عليه نثرا، وأعدّ له ما يلبسه إياه من الألفاظ التي تطابقه)[٨١].

وهذا الذي كان يوصي به كل من كتب في صناعة الشعر، كأبي هلال العسكري، وابن رشيق وغيرهما، واصل هذا آت مما قاله بعض العلماء بالعربية من أن (أصل الكلام منثور، ثم تعقبت العرب ذلك، واحتاجت إلى الغناء بأفعالها وذكر سابقيها، فنظمت الكلام شعرا)[٨٢]، فيخلص الشاعر معناه نثرا، فيختار له وزنه وألفاظه وأسلوبه، ليضيف إليه الغنائية، أو بالمصطلح الحديث «الشعرية»، فإذا أرادوا قياس الانزياح في شعره عادوا به إلى أصله، وهو النثر الذي تبرز من خلاله الخصيصة والشعرية.

ومن هذا الباب أيضا –أي كون النثر معيارا للانزياح بوصفه صورة من صور أصل المعنى– ما يفعله المفسر للقرآن الكريم من عَمْده إلى الآية من السورة، فينثر نظمها ليرجع بالكلام إلى أصله، معيدا ترتيب الكلام بحسب ما يقتضيه أصل المعنى، ورد المحذوفات أو تقديرها، وفَكّ عناصر التشبيه أو الاستعارة، وذكر لوازم الكناية، وما إلى ذلك؛ ليُظهر بعد ذلك مزية النظم ودقائقه وأسراره، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل:١٥]، فقد نظر الزمخشري في قوله «علما»، فرآه مُنكَّرًا في سياقه، فنثره على وجهين: قال: (علما: طائفة من العلم، أو علما سنيا غزيرا)[٨٣]، فقدره بحسب ما تقتضيه النكرة من معانيها في كلام العرب، فاستفادت معنى التقليل في تقديره الأول، واستفادت معنى التعظيم والتفخيم في تقديره الثاني، وكلاهما تقتضيه النكرة، وسوى بينهما، إلا أن السياق سياق الامتنان على الأنبياء، فكان حمله على التعظيم والتفخيم أولى، وسياق النص يشهد له، ثم نظر في موضع الواو في قوله: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فافترض سائلا يسأل –كما لو كان في سياق سرد النثر– (فإن قلتَ: أليس هذا موضع الفاء دون الواو، كقولك: أعطيته فشكر، ومنعته فصبر؟ قلت: بلى، ولكنّ عطفه بالواو، إشعار بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما إيتاء العلم، وشيء من موجباته، فأضمر ذلك، ثم عطف عليه التحميد)[٨٤]، فقد استدل على العدول عن استعمال الفاء إلى العطف بالواو بما هو أصل المعنى المفهوم من نثر الكلام، فهو مقدر بمحذوف ذكره الزمخشري في تقديره: (كأنه قال: ولقد آتيناهما علما فعملا به وعلّماه، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة، وقالا الحمد لله الذي فضلنا)[٨٥].

واستعمل السكاكي المعيار نفسه في تعليل العدول عن الفاء في الآية إلى الواو، فقال: (ويحتمل عندي أنه أخبر –تعالى– عما صنع بهما، وأخبر عما قالا، كأنه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم، وهما فعلا الحمد تفويضا، استفادة

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

ترتيب الحمد على إيتاء العلم على فهم السامع مثله في: قم يدعوك، بدل قم فإنه يدعوك، وإنه فنٌّ من البلاغة لطيف المسلك)[٨٦].

وقد صرح السكاكي في موضع آخر بأن النثر هو أصل المعنى، حين قال في بسط قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب:٧٢]، قال: (كان أصل الكلام: وحملها الإنسان ثم خان به، منبها عليه بقوله ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾...)[٨٧]، وساق من الآيات الشيء الكثير، لينبه على أصل الكلام، وكيف يظهر جمال النظم بعد نثر الكلام، وليس أظهر من نثره للآية في سورة هود، قال: (ألا ترى أصل الكلام ﴿ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾ فبلعت ماءها ﴿ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾ عن إرسال الماء فأقلعت، ﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ النازل من السماء فغاض... ﴿ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾، أي أنجز الموعود من إهلاك الكفرة، وإنجاء نوح ومن معه في السفينة)[٨٨].

ولا عجب في ذلك، فإن نظرية الإعجاز عند العرب قائمة على فكرة أن ما يمتاز به القرآن الكريم عن غيره من الكلام البشري –بما فيه الكلام الأدبي عندهم– كونه خروجا على الخروج نفسه[٨٩].

- المساواة:

لما ذكر أهل البلاغة المتأخرون شأن الإيجاز والإطناب، وجعلوا الأول قسيما للثاني، احتاجوا أن يحددوا معيارا يعرف به متى يكون في الكلام إيجاز ومتى يكون إطناب، وارتأى السكاكي (ترك التحقيق والبناء على شيء عرفي، مثل جعل الأوساط على مجري متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم، ولابد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه، ولنسمه متعارف الأوساط)[٩٠]. فجعل متعارف الأوساط معيارا يقاس به الإيجاز والإطناب، فالإيجاز عنده هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عباراتهم والإطناب أداؤه بأكثر منها[٩١].

ثم إن القزويني اعترض عليه، واقترح أمرا آخر هو أكثر وضوحا وموضوعية، فقال: (والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظ مساو له أو ناقص عنه واف، أو زائد عليه لفائدة)[٩٢]،

فجعل المعيار «المساواة» قال: (والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، لا ناقصا عنه بحذف أو غيره... ولا زائدا عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض)[٩٣]. فجعل المساواة صورة من صور أصل المعنى، ومعيارا يقاس به الانزياح في باب من أبواب البلاغة ذي شأن عظيم، وهو باب الإيجاز والإطناب، وهو حد مثالي افتراضي يشير إلى أداء المعنى، وتوكل إليه مهمة تحديد ما يطرأ على الكلام من خروج على معادلة أصل المعنى من زيادة، فتسمى الإطناب، أو نقص فتسمى ظاهرة الإيجاز، (إن المساواة تعبير محايد أسلوبيا بحكم معياريتها واتخاذها باعتبارها مرآة تنعكس عليها صورة الانزياح وتقاس بها الظاهرتان المنبثقتان عنها بالزيادة أو النقصان، هكذا يكون الخرق أسلوبيا، سواء أكان سلبا أم إيجابا)[٩٤].

ومما يؤكد أن كلًا من الظاهرتين يُعد انزياحا وظاهرة أسلوبية، ما نجده عند البلاغيين من حصر البلاغة في الإيجاز، أي أن ثمة من يقرر أن (الإيجاز هو البلاغة)[٩٥]، كما أن هناك من يقرر أن الإطناب هو البلاغة، فهي: (الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خلل)[٩٦]، ومن هنا صار كل شيء يزيد عن أصل المعنى داخلا في باب الانزياح وباب الإطناب، قال عبد الرحمن حبنكة: (ومن الزيادات في الكلام عن أصل المعنى المقصود بالبيان، إضافة المؤكدات إليه مراعاة لحال من يوجه له... ونبحث هنا التأكيد من كون الألفاظ الدالة عليه زوائد بحقل الكلام الذي أضيف إليه يندرج في قسم الإطناب)[٩٧].

ومن جميل ما اجتمع فيه الإيجاز والإطناب باعتبارين، قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، قال الطاهر بن عاشور: (إنك إن وقفت على كلمة «ريب» كان من قبيل إيجاز الحذف، أي: لا ريب في أنه الكتاب، فكانت جملة ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾، ابتداء كلام، وكان مفاد حرف «في» استنزال طائر المعاندين، أي: إن لم يكن كله هدى، فإن فيه هدى، وإن وصلت فيه -﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾- كان من قبيل الإطناب، وكان ما بعده مفيدا أن هذا الكتاب كله هدى)[٩٨].

هذا، ولا يخفى ما في باب الإيجاز من الدقائق والأسرار، قال الجرجاني: (هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن)[٩٩]، والإيجاز بالحذف خروج عن أصل المعنى الذي هو المساواة.

ومن ذلك إسقاط المفعول به من بعض الكلام؛ لدلالة غير ما يراد لها لو ذكر، فقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]، لم يذكر مفعول العلم، أي المعلوم، ليدل السياق على إرادة اتصاف الفاعل بالفعل، حتى صار وصفا له وسجية، حتى أجري الفعل فيه مجرى الفعل اللازم الذي لا يحتاج إلى مفعول، كأن (المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يُقصد النصُّ على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحۡىِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [غافر:٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى(٤٣) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا (٤٤)﴾ [النجم]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النجم:٤٨]، المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء، وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء... فإن الفعل لا يعدّى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى)[١٠٠].

وكذلك لا يخفى ما للإطناب من أسرار ودقائق، وصور بديعة، وفنون مختلفة، كالاحتراس، والتكميل، والتتميم، والتذييل، وما إلى ذلك من اصطلاحات في أبواب البلاغة، وهو أيضا خروج عن أصل المعنى «المساواة» بالزيادة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦]، فذكر الصدور، ومعلوم أن القلب في الصدر، وذلك إطناب فائدته (أنّه لما عُلِمَ وتحقق أن العمى على جهة الحقيقة إنما يكون في البصر، وهو أن تصاب الحدقة بما يُذهب نورها ويزيله، واستعماله في القلوب إنما يكون على جهة التجوز بالتشبيه، فلما أريد ما هو خلاف المتعارف من نسبة العمى إلى القلوب، ونفيه عن الأبصار لا جرم احتاج الأمر فيه إلى زيادة تصوير وتعريف ليقرر أن مكان العمى هو القلب لا الأبصار)[١٠١].

وجعله أبو السعود للتأكيد، ونفي توهم التجوز، وفضل التنبيه على أن العمى الحقيقي ليس المتعارف الذي يخص البصر[١٠٢]. وقال الطاهر بن عاشور: (ويفيد هذا الوصف وراء التوكيد تعريضا بالقوم المتحدث عنهم، بأنهم

لم ينتفعوا بأفئدتهم مع شدة اتصالها بهم، إذ هي قارّة في صدورهم)[١٠٣]. وملخص هذا الإطناب في الآية أنه أفاد فوائد جمة:

١. دفع توهم التجوز في إرادة عمى القلب على الحقيقة.
٢. جعل عمى القلب والبصيرة هو الأصل، وإن كان غير المتعارف عليه.
٣. التأكيد، كقوله ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [آل عمران:١٦٧].
٤. التعريض بالقوم بأنهم لم ينتفعوا بأقرب الأشياء إليهم وهي قلوبهم التي هي قارّة في صدورهم.
٥. وربما يزاد عليها أنه تجهيل لهم وتنزيلهم منزلة من لا يعرف أين يكون القلب لشدة تضييعهم لموجبات علم القلب وعمله.

وأخيرا نقول: قد استفدنا من مبحثنا هذا أن كل حرف زائد أو كلمة زائدة أو جملة زائدة، كحروف التوكيد، والكلمات المكملة المتمة، والجمل الاعتراضية، وغيرها، كلها تدخل في باب الانزياح، ويبحث تحتها عن سرّ زيادتها وفائدته، وكذلك كل نقص من الكلام من حرف أو كلمة أو جملة تعد من الانزياح بالإيجاز الذي يبحث تحته سر إبداع ودقائق الفوائد، وهو باب واسع تحته أسرار لا تعد ولا تحصر.

- الظاهر «ظاهر اللفظ»:

من الصور التي يظهر فيها أصل المعنى هي صورة المعنى الظاهر للفظ، وحمل الكلام عليه، ويخرج هذا الأصل إلى التأويل، وهو انزياح في الكلام. والظاهر: هو (ما دل على المعنى دلالة ظنية راجحة، بوضع اللغة أو الشرع أو العرف)[١٠٤]، أي: حمل اللفظ على معناه الموضوع له، والتأويل: (صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله)[١٠٥].

وقد فرق العلماء بين شرح الكلام وتفسيره، وبين تأويله، فـ(التفسير يطلق على بيان وضع اللفظ حقيقة ومجازا؛ لأنه من الفَسْر، وهو الكشف... وأمّا التأويل فإنه أحد قسمي التفسير؛ وذاك أنه رجوع عن ظاهر اللفظ،

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

وهو مشتق من الأَوْل، وهو الرجوع، يقال: آل يَؤول، إذا رجع، وعلى هذا فإنّ التأويل خاص، والتفسير عام، فكل تأويل تفسير، وليس كل تفسير تأويلا)[١٠٦].

فالظاهر يتناوله الشرح والتفسير، والانزياح يكون بإشارة إلى معنى آخر يخرج إليه الكلام، فمن ذلك (أن بعض أزواج النبي ﷺ قُلْنَ للنبي ﷺ: أينا أسرع بك لحوقا؟ قال: أطولكنّ يدا، فأخذوا قصبة يذرعونها، فكانت سودة أطولهن يدا، فعلمنا بعدُ أنّما كانت طول يدها الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقا به، وكانت تحب الصدقة)، متفق عليه[١٠٧]. والحق أن التي لحقت به ﷺ أولا إنما هي زينب، فإنها كانت أطولهن يدا بالعطاء والمعروف، وإنما غلط بعض الرواة في إجرائه على سودة رضي الله عنها[١٠٨].

والشاهد في الحديث، تأويل ظاهر قوله: (أطولكن يدا)، إذ حمله الأزواج رضي الله عنهن على ظاهره، والانزياح فيه أنه يريد معنى آخر غير الظاهر، (فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة، فهذا القول يدل على المعنيين المشار إليهما)[١٠٩]، وذلك التأويل محمول على (أن العرب تعبر عن النعم والفضل باليد واليمين)[١١٠].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس:٢٢]، فإنها تؤول على ما كان حق الكلام أن يكون واردا عليه، إذ إن (أصل الكلام: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم، ولكنه أبرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه، وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم... ثم لما انقضى غرضه من ذلك قال: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ليدل على ما كان من أصل الكلام، ومقتضيا له، ثم ساقه هذا المساق)[١١١].

وهكذا يقاس الانزياح في النصوص بظواهرها حين يخرج الكلام عن إرادة الأصل والظاهر، وإنه يخفى ويدق في المأخذ والتخريج مما يُشَكّل فنا بديعا من فنون البلاغة التي لا ينقطع معينها، وعليه جاء كلام الجرجاني في آية البقرة، قال: (العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز، كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦]، وأشباه ذلك، مما يجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يدق، ومن طريق تَلْطُف، وليس يكون هذا علما بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب)[١١٢]، أي في كون التجارة فاعلا في صنعة الإعراب، مجازا مبنيا على المشابهة إذ بنيت على ما تقدم من قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾، وفيها معنى المبايعة

والاستبدال، فألحقت بها لفظة «التجارة» ترشيحا للاستعارة، كما قال الزمخشري: (هذا من الصنعة البديعية، التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا، وهو أن تساق كلمة مساق المجاز، ثم تقفى بأشكال لها وأخوات، إذا تلاحقن لم تر كلاما أحسن منه ديباجة وأكثر ماء ورونقا، وهو المجاز المرشح... فكذلك لما ذكر سبحانه الشراء أتبعه ما يشاكله ويواخيه وما يكمل ويتم بانضمامه إليه، تمثيلا لخسارتهم وتصويراً لحقيقته)[١١٣].

وهكذا نجد التأويل يمثل شكلا من أشكال الانزياح، وهو عدول عن ظاهر اللفظ إلى معنى آخر يطلبه اللفظ وإن كان كثير من أهل العلم وضعوا لذلك ضابطا، لئلا يقول من شاء ما شاء في الكلام، بذريعة التأويل، فقالوا: (إن الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى دليل، كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر:٤]، فالظاهر من لفظ الثياب هو ما يلبس، ومن تأول ذهب إلى أن المراد هو القلب لا الملبوس، وهذا لابد له من دليل؛ لأنه عدول عن ظاهر اللفظ)[١١٤].

ونختم هذا المبحث بشاهد من أسرار البلاغة وجمال التأويل عند الجرجاني:

وكأنَّ النُّجُومَ بينَ دُجاهُ ** سننٌ لاحَ بينهُنَّ ابتداعُ

عكس التشبيه فشبه النجوم بالسنن، ويُقصد التشبيه في هذا الضرب ما تقدم من الأحكام المتأولة، (فلما كانت الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل، تجعل صاحبها في حكم من يمشي في الظلمة، فلا يهتدي إلى طريق، ولا يفصل الشيء من غيره، حتى يتردى في مهواة... لزم من ذلك أن تشبه بالظلمة، ولزم عكس ذلك أن تشبه السنة والهدى والشريعة وكل ما هو علم بالنور... فالتأويل في البيت أنه لما شاع وتعورف وشهر وصف السنة ونحوها بالبياض والإشراق، والبدعة بخلاف ذلك... صار تشبيهه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع، على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب)[١١٥].

فقد احتاج البيت إلى ضرب من التأويل ليستقيم وجه التشبيه فيه، فأبدع الشيخ في تأويله وتقريب الصورة بين أطراف التشبيه، وسوقه الشواهد والأمثلة من الحديث والقرآن والشعر على أروع طريقة وأبدعها في شرح الشاهد وتبيان المعاني، وإلحاق النظير بالنظير، ولولا خشية الإطالة –والمقام يضيق بذلك– لسقت كل تلك الشواهد المنبئة عن فاعلية هذا المعيار في إظهار روعة وجمال البلاغة في الكلام الإبداعي.

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

- المعنى، ومعنى المعنى:

يظهر لنا في الكلام معنى يقتضي ظاهر الألفاظ، وهي متعالقة فيما بينها بحسب قواعد التركيب، ثم بعد ذلك يدلنا هذا المعنى على معنى آخر، فالأول هو المعنى الأول، وهو في اصطلاح أهل البلاغة صورة من صور أصل المعنى الذي ينعكس عليه الانزياح في الكلام؛ ليظهر في صورة المعنى الثاني، وهو الذي يسمونه معنى المعنى.

وأول من فرق بين المعنى ومعنى المعنى، الإمام عبد القاهر الجرجاني، قال: (تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر)[١١٦].

ولا يتوصل إلى معنى المعنى إلا عن طريق صور البيان، كما قرر الدكتور أحمد مطلوب[١١٧]، وقد نص الجرجاني على ذلك، فقال: (الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد... وعلى هذا القياس ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية، تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل)[١١٨]، فحصرها في علم البيان.

وقد فسر التفتازاني مراد الجرجاني بالمعنى الأول والثاني، فقال: (فالشيخ يطلق على المعاني الأول، بل على ترتيبها في النفس، ثم على ترتيب الألفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات... والمعاني الثواني هي الأغراض التي يريد المتكلم إثباتها أو نفيها)[١١٩].

وقد ذهب الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي إلى أن المعنى الأول هو أصل المراد، وثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، والمعنى الثاني هو الخصوصيات، كما يرى ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يسن وسواهم، وقيل: المعنى هو ما يفهم من اللفظ بحسب التراكيب، وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير ...الخ،

والمعنى الثاني هو الأغراض التي يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها، وهي أحوال المخاطب التي يورد المتكلم الخصوصيات من أجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وإنكار وشك...الخ، وهو الذي عليه الدكتور عبد الحكيم راضي[١٢٠].

وأصل هذا الخلاف قائم على تحديد المجال الذي يعمل فيه مصطلح «معنى المعنى»، فلما حصره الجرجاني في علم البيان، كان المقصود به المعاني الثواني من الكناية والاستعارة والتمثيل والمجاز، وهي المعاني التي تأتي بعد فهم المعنى الأول من التعبير، كـ«رأيت أسدا»، فالمعنى الثاني «رأيت رجلا شجاعا»، وهذا الذي سار عليه حازم القرطاجني في منهاجه، إذ قسم الشعر إلى معان أوائل، ومعان ثوان، فيجعل المعاني الأول أصلا للانزياح إلى الشعرية، قال: (فالأُوَلُ هي التي يكون مقصد الكلام وأسلوب الشعر يقتضيان ذكرها وبنية الكلام عليها، والثواني التي لا يقتضي مقصد الكلام وأسلوب الشعر بنية الكلام عليها)[١٢١]. فلما حصروه في علم البيان تعيّن أن يكون مقصودهم به كما ذكر الدكتور عبد الحكيم راضي.

أما المحدثون –وقد استفادوا من جهود الجرجاني كثيرا– فقد وسعوا مفهوم المصطلح «معنى المعنى»، وجعلوه يدخل في كل كلام، كما فعل ريتشاردز وأوجدن في كتابهما «معنى المعنى»، إذ قد ميزوا بين المعنى العلمي – الخبري الظاهر– أو ما كان يسمى من قبل النثر، وبين المعنى الباعثي أو الإثاري للشعر، وهو امتداد لما سماه سابقا بالدال أو المفهوم الضمني[١٢٢]، وربطا هذا المصطلح بالرمز أو «السيمانتك» –علم العلامات– فجعلوا الشعر كله يحمل في طياته معاني أخرى إيحائية أو رمزية، غير ما تحمله الألفاظ الظاهرة المقروءة[١٢٣].

وعليه، يكون المقصود بالمعاني الأُوَل: أصل المراد دون الخصوصيات، والمعاني الثواني: هي الخصوصيات وما يفهم معها من وراء الكلام، أو أصل المراد مع الخصوصيات للمعنى الأول، والأغراض التي يخرج عنها الكلام عن مقتضى الظاهر من استعطاف أو استرحام أو تهديد أو تحقير أو استنكار...الخ. فإذا قال التلميذ للأستاذ: الجو بارد، –ومكيّف الهواء يعمل في الصف– كانت الجملة خبرية، أفادت الإعلام ببرودة الجو، إلا أن الأستاذ بادر بعد سماع الجملة إلى إطفاء مكيف الهواء، ففهم من المعنى الأول الذي هو خبري معنى آخر هو

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

إنشائي، وهو «أطفئ المكيف»، إلا أن التلميذ تلطف مع أستاذه، ولم يطلب منه بطريقة مباشرة بل عدل إلى الإخبار معتمدا على فهم أستاذه للانزياح الذي أراده في كلامه.

وسيأتي مزيد بيان لمعنى المعنى في القسم المخصص لبحث معايير الانزياح في علم البيان إن شاء الله تعالى.

- القياس والسماع:

ويخرج الكلام كثيرا عن أصل المعنى الذي يتمثل بصورة القياس اللغوي والنحوي والصرفي، والسماع عن العرب، فيشكل انزياحا يظهر في الكلام المنجز.

والقياس أصل من أصول النحو، ويدخل تحته نوعان من الأقيسة: أولها: القياس المنطقي العقلي، الذي يرجع فيه إلى قواعد العقل وما يتطابق معها من قواعد عامة، وأشكال في اللغة[١٢٤].

والآخر هو الذي في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي، أو القياس النحوي، والأول (وهو انتحاء كلام العرب، وبهذا لا يكون القياس نحوا، وإنما يكون تطبيقا للنحو، وأما الثاني: فهو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه)[١٢٥].

والسماع: هو ما نقل عن العرب من عصر الجاهلية إلى آخر عصر الاحتجاج.

وبعد أن أرسى النحاة واللغويون هذه الأصول والقواعد، بدأوا يعالجون ما وجدوه من شعر الجاهليين والإسلاميين وغيرهم، مُخالفا أو خارجا عن أقيستهم والسماع، وهم في ذلك وإن كانوا يعملون لصالح اللغة، ومن وجهة نظر قواعدية، إلا أنهم أشاروا إلى بعض ما يتشكل في الكلام من الانزياحات، فأصل الكلام عندهم ما جاء على القياس والسماع، وما خرج عنه انزياح خرّجوه بطريقتهم المثلى، إلا أن النقاد والبلاغيين –وكثير منهم نحاة في الأصل– أفادوا من هذا كثيرا، ونظروا في تنظيرات إمامهم سيبويه، فقد ذكر –على سبيل المثال– في كتابه ما يربوا على العشرين موضعا ونيف ما سماه بـ«سعة الكلام»، وكان (يعني به الخروج عن حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قِوام النحو)[١٢٦].

فمن ذلك قوله: (وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني: أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللفظ، إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام)[١٢٧]، وفي مواطن منها يشير إلى المجاز، فيقول: (مطر قومُك الليلَ والنهارَ، على الظرف، وعلى الوجه الآخر، وإن شئت رفعته –أي الليل– على سعة الكلام، كما قال: صِيْدَ عليه الليلُ والنهارُ، وهو نهارهُ صائم وليله قائم، وكما قال جرير:

لقد لُمتِنَا يا أُمَّ غَيْلَانَ في السُّرَى ** ونِمْتِ، وما ليلُ المَطِيِّ بنائمِ

فكأنه في كل هذا جعل الليل لبعض الاسم)[١٢٨].

فجعل ذلك من المجاز في إسناد الصيد والصيام والنوم لليل، وهو توسع في الظرف إذ جُعل في ذلك كله فاعلا.

وذكر في ذلك علةً هي الاستخفاف –أي الخفة– والاختصار أحيانا، قال: (ومثل ما أجري مُجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما)[١٢٩]، وقال أيضا: (ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة:١٧١]، وإنما شبهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز، لعلم المخاطب بالمعنى)[١٣٠]، قال الأستاذ شكري عياد: (وأكثر أمثلة الاتساع تدخل في باب المجاز عند البلاغيين، لكن سيبويه يكتفي بإثبات علة واحدة، وهي الاختصار... ولكنَّ للحذف تأثيرا عميقا في المعنى يتجاوز مبدأ توفير الطاقة)[١٣١].

والحق أن سيبويه كان يعرض المسموع، ويقابله بما يخرج عنه، ويذكر القياس ويذكر سعة الكلام في تجاوزه، والذي يقرأ المواطن التي ذكر فيها سعة الكلام بدقة، يدرك أنه كان يحوم حول فكرة إثبات الأصل وما يمكن للشاعر وغيره أن يُخالفه، وهو الغاية التي يبحث عنها البلاغي كما قررهُ عيّاد إذ قال: (ولا شك أن تجاوز العلاقات النحوية العادية أو الاتساع في الكلام كان أحد الأبواب التي فتحت لعلم البلاغة، إن لم يكن أوسع هذه الأبواب)[١٣٢].

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

ومن هذا المنطلق نجد أن كثيرا من الشعراء الفحول يتجرأون على نظام القاعدة قياسًا وسماعًا، فيخرجون عليها عمدا، فهذا الفرزدق –مثلا– قال أبو بكر محمد بن عبد الملك التاريخي في «تاريخ النحاة» في ترجمة عبد الله بن أبي إسحاق النحوي الحضرمي: قال ابن سلام، وحدثنا يونس قال: قال ابن أبي إسحاق في بيت الفرزدق:

وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ ** من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

قال: للرفع في «مجلفُ» وجه، وكان أبو عمرو ويونس لا يعرفان وجها، قلت ليونس: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه للقافية؟ قال: لا... كان ينشدها على الرفع، وأنشدها رؤبة على الرفع. وقال الزمخشري: هذا البيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه. وقال ابن قتيبة: رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، وأكثروا، ولم يأتوا بشيء يرضي. وفي تذكرة أبي حيان، قال عبد الله بن أبي إسحاق للفرزدق: علام رفعت «مجلفُ»؟ فقال: بما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا، ثم قال الفرزدق:

فَلَو كَانَ عَبْد اللهِ مولىً هَجَوتُهُ ** وَلكنَّ عَبْد اللهِ مَولَى المَوَالِيا

فقال له عبد الله: أردت أن تهجوني فلحنت أيضا.

والفرزدق مشغوف في شعره بالإعراب المشكل المحوج إلى التقديرات العَسِرة بالتقديم والتأخير المخل بالمعاني[١٣٣].

ومثله المتنبي الذي لم يكن ليخفى عليه كلام العرب، ولا أقيسة النحاة واستعمالات الشعراء، إلا أنه كان يعمد كثيرا إلى ما يشغل بال نقاده وشرّاحه وقرائه بعامة، ولا عجب وهو القائل:

أَنَامُ مِلْءَ جُفُونِي عَنْ شَوَارِدِهَا ** وَيَسْهَرُ الخَلْقُ جَرّاهَا وَيخْتَصِمُ

فيعمد إلى بيت يخالف فيه القياس فيقول:

إبْعَدْ بَعِدْتَ بَياضاً لا بَياضَ لَهُ ** لأَنْتَ أَسْوَدُ في عَيني مِنَ الظُّلَمِ

فأنكروا عليه استعمال «أفعل» التفضيل من الألوان، وقياسه أن يؤتى به من فعل مناسب قبله، ثم يؤتى بمصدره، كـ«أنت أشد سوادا»، إلا أنه ترك الأصل وقال: (أسود من الظلم)[١٣٤]، فعدوه من الشاذ الركيك نحويا. وقال ابن جني: (لا يقال: أسود من كذا؛ لأن الألوان لا يبنى منها «أفعل» التفضيل، وفعل التفضيل وفعل التعجب، على أن الكوفيين قد حكي عنهم: ما أسود شعره وما أبيضه، فإن صح هذا، فإنما جاز لكثرة استعمالهم هذين الحرفين)[١٣٥].

قال العكبري: (فإنا نقول: هو «أفعل» الذي مؤنثه «فعلاء»، وما هو «أفعل» الذي تصحبه «من» التي للمفاضلة، فكأنه قال: مبيضهم، وهذا أحسن من حمله على الشذوذ، ويمكن أن تكون: لأنت أسود في عيني، كلاما تاما ثم ابتدأ من الظلم، كما تقول: هو كريم من أحررا، وسري من أشراف، فـ«من» في موضع نصب على الحال، و«في عيني» في موضع رفع؛ لأنها وصف لـ«أسود»)[١٣٦]. وكلام النقاد كثير، إلا أن كلامهم هذا، وكثرة اختلافهم وتخريجاتهم، تنم عن القيمة الكبيرة لهذا الشاعر، وفيه إشارة إلى قصدية المتنبي في المخالفة تميّزا وإبداعا.

ومن مخالفة القياس الصرفي طلبا للجمال والانسجام الصوتي والخفة، ما جاء في حديث ابن عباس ﷺ: (أن رسول الله ﷺ كان يعوّذ حسنًا وحسينًا يقول: أعيذكما بكلمات الله التامّة من كل شيطان وهامّة، ومن كل عين لامّة)[١٣٧]. فإن قوله: «عين لامّة» أصله: (من ألَمَّ يُلِمُّ إذا اعتلى)[١٣٨]، قال أبو عبيد: (وإنما قال: «لامّة»، وقياسه مُلِمَّة؛ ليوافق لفظ «هامة»، فيكون أخف على اللسان)[١٣٩]. قال ابن بطال في شرح البخاري: (وإنّما أراد مُلمّة، فللمقاربة بين الألفاظ، واتباع الكلمة أخواتها في الوزن قال: لامّة)[١٤٠].

وهكذا تتوضح لنا هذه الصورة من صور أصل المعنى، وهي القياس والسماع، فيعد أصلا ومعيارا ينزاح عنه الكلام إلى السعة والتوسع، لا إلى الخطأ واللحن، كما بيّن ذلك إمام النحو والذين جاؤوا من بعده من النحاة.

وبعدُ... فثمّة فرق بين أن يقال: أصل المعنى كذا، ليقاس به الانزياح، وبين أن يقال: إن الأصل في الكلام كذا، وهو الأصل الموضوع على إرادته في الكلام وعلى تنزيل الكلام الإبداعي عليه، قال الجرجاني: (إنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره، ولم يُقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع... فأمّا أن يكون الشعر الآن موضوعا على إرادة ذلك، وعلى تنزيله منزلة المنطوق به –أي أصل الكلام– فمما لا مساغ له عند من كان صحيح

الذوق صحيح المعرفة نسابة للمعاني؛ لأنه لو حمل هذا المحمل لخرج الكلام إلى الغثاثة وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها، ويخفض من شأنها ويصد أوجهها عن محاسنها)[١٤١]، يعني أن أصل المعنى معيار افتراضي، لا يفرض إلا في الذهن؛ ليعرف به قيمة كل انزياح، لا أن نعيد الكلام إليه وأنه الذي يجب أن يكون عليه الكلام.

الهوامش:

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢٣، ١٢٦، ١٣٧، ٢١٨، ٢/ ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٥، ٣/ ١١٥، ٢٢٥، ٢٨٣، ٤/ ٨٣، ٣٨٧ وغيرها كثير.

(٢) ينظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) ينظر: الاتساع في اللغة عند ابن جني: ٦٤-٦٥، والانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ٢١٢-٢١٣.

(٤) الطراز: ٢٠٧.

(٥) المفتاح: ٧٥.

(٦) الأصول، تمام حسان: ١٣٠.

(٧) المطول: ١٧٩، وينظر: عروس الأفراح: ١/ ١٢٧.

(٨) نهاية الإيجاز: ١٠١، وينظر: عروس الأفراح: ١/ ١٣٠.

(٩) المفتاح: ١٦٣.

(١٠) بنية اللغة الشعرية: ١٧٨.

(١١) دلائل الإعجاز: ٢٦١.

(١٢) ينظر: بنية اللغة الشعرية: ١٧٨-١٧٩.

(١٣) الطراز: ٨٨.

(١٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٥١ (الهامش).

(١٥) نظرية اللغة في النقد العربي: ٢٤١، وينظر هامش الإيضاح: ١/ ٥١.

(١٦) شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٧٢.

(١٧) دلائل الإعجاز: ١٢٠.

(١٨) نهاية الإيجاز: ١٠٩.

(١٩) دلائل الإعجاز: ١٢٠.

(٢٠) نهاية الإيجاز: ١٠٩.

(٢١) دلائل الإعجاز: ١٢٠.

(٢٢) ينظر: الكشاف: ٤/ ٢١١.

(٢٣) الدر المصون: ٩/ ٢٤٥.

(٢٤) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢١.

(٢٥) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٢٣-١٢٤، ونهاية الإيجاز: ١١٠.

(٢٦) نهاية الإيجاز: ١١١.

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

(٢٧) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٠٤، والتفسير الكبير: ٧/ ١٧ وما بعدها، واللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٣٣٣ وما بعدها، وتفسير أبي السعود: ١/ ٢٥٠ وما بعدها، والتحرير والتنوير: ٣/ ٣٠ وما بعدها.

(٢٨) الكتاب: ١/ ٣٢٨.

(٢٩) البلاغة العربية: حبنكة: ١/ ٣٧٩، وينظر: مفتاح العلوم: ٢١٩، والإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ١٣٦.

(٣٠) ينظر: الانزياح اللغوي، أصوله وأثره في بنية النص: ٩، ٣٦.

(٣١) ينظر: اللغة والإبداع، عياد: ١٨٢.

(٣٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٥/ ٢٤٥.

(٣٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٩٣٠

(٣٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٤٤٤، وينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٢٦٢.

(٣٥) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٤٠٢.

(٣٦) الأصول في النحو: ١/ ٢١١.

(٣٧) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥١٤.

(٣٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٥٨، وينظر: الإنصاف: ١/ ٢٠٣.

(٣٩) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤١.

(٤٠) مغني اللبيب، ابن هشام: ٧٩٩.

(٤١) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٠٧.

(٤٢) جامع الدروس العربية: ٣/ ٨.

(٤٣) ينظر: الأصول، تمام حسان: ٣٤٦.

(٤٤) شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٦٦.

(٤٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١٠٩٩، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ١/ ٦٦.

(٤٦) نهاية الإيجاز: ١٠٧.

(٤٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١٠٩٩.

(٤٨) نهاية الإيجاز: ١١١.

(٤٩) الأصول في النحو: ١/ ٦٦، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٩٩.

(٥٠) متن ألفية ابن مالك: ٣٠.

(٥١) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٤١.

(٥٢) نهاية الإيجاز: ١١١.

(٥٣) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٥٤) مفتاح العلوم: ٢٣٣-٢٣٤، وينظر: الكشاف: ١/ ١٣.

(٥٥) دلائل الإعجاز: ٧٧.

(٥٦) المصدر السابق: ٧٨.

(٥٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٧/ ٤٠٤.

(٥٨) الكشاف: ٢/ ٥٢، وينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ١٦٧.

(٥٩) الدر المصون: ٥/ ٨٤.

(٦٠) دلائل الإعجاز: ١٨٧-١٨٨.

(٦١) علوم البلاغة، د. محمد أحمد قاسم: ١٤١.

(٦٢) مفتاح العلوم: ١٦٣.

(٦٣) تحقيق الفوائد الغياثية: ٢/ ٦٢٢.

(٦٤) الكشاف: ١/ ٦٨.

(٦٥) المثل السائر: ١/ ٢٩.

(٦٦) البلاغة العربية، حبنكة: ١/ ١٧٥.

(٦٧) الطراز: ٥٣٠.

(٦٨) الكشاف: ٢/ ٦٧١.

(٦٩) الكشاف: ٢/ ٦٧١.

(٧٠) التفسير الكبير: ٢٠/ ٣٥٢.

(٧١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٥/ ١٢٥-١٢٦.

(٧٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٩٣.

(٧٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٨١.

(٧٤) متن ألفية ابن مالك: ٧٢.

(٧٥) الكشاف: ٧/ ٦٦٨، وينظر: التفسير الكبير: ٣٠/ ٧٤٤.

(٧٦) ينظر: بنية اللغة الشعرية: ١٤.

(٧٧) المصدر السابق: ١٥.

(٧٨) عيار الشعر: ٩.

(٧٩) الإمتاع والمؤانسة: ٢٥٠.

(٨٠) شرح ديوان الحماسة، التبريزي: ٣٨٨-٣٨٩.

(٨١) عيار الشعر: ١١، وينظر: المثل السائر: ١/ ٩٥ وما بعدها.

(٨٢) الممتع في صنعة الشعر: ١١.

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

(٨٣) الكشاف: ٣/ ٣٥٢.

(٨٤) المصدر السابق: ٣/ ٣٥٢.

(٨٥) المصدر السابق.

(٨٦) مفتاح العلوم: ٢٧٨.

(٨٧) مفتاح العلوم: ٢٧٩، وينظر الصفحات: ٢٧٩، ٢٨٠، ٤١٩، ٤٢٠، ٥٨٨.

(٨٨) مفتاح العلوم: ٤١٩، وينظر: الطراز: ٥٠٦-٥٠٧.

(٨٩) ينظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٣٣١.

(٩٠) مفتاح العلوم: ٢٧٦.

(٩١) مفتاح العلوم: ٢٧٧.

(٩٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣/ ١٧٣.

(٩٣) المصدر السابق: ٣/ ١٧٣.

(٩٤) الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: ٢٤٧.

(٩٥) الرسائل الأدبية، الجاحظ: ٥٣، وينظر: كتاب الصناعتين: ٢٣.

(٩٦) البيان والتبيين، الجاحظ: ١/ ٩٩.

(٩٧) البلاغة العربية، حبنكة: ٢/ ١٠٥.

(٩٨) التحرير والتنوير: ١/ ١١٧.

(٩٩) دلائل الإعجاز: ١٠٠.

(١٠٠) دلائل الإعجاز: ١٠٥-١٠٦، والطراز: ٢٥٢، وينظر: العمدة، ابن رشيق: ١/ ٢٥٣.

(١٠١) الكشاف: ٣/ ١٦٢، والطراز: ٣١٧.

(١٠٢) تفسير أبي السعود: ٦/ ١١١.

(١٠٣) التحرير والتنوير: ١٧/ ٢٩٠.

(١٠٤) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٨٧.

(١٠٥) إرشاد الفحول: ٢/ ٣٢.

(١٠٦) المثل السائر: ١/ ٥٠.

(١٠٧) رواه البخاري: ٢/ ١١٠ برقم (١٤٢٠)، ومسلم (٤/ ١٩٠٧ برقم (٢٤٥٢).

(١٠٨) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٤/ ٣٧٢.

(١٠٩) المثل السائر: ١/ ٥٣.

(١١٠) مشكل الحديث وبيانه: ١١٤.

(١١١) أساليب بلاغية، د. أحمد مطلوب: ٢٧٧.

(١١٢) دلائل الإعجاز: ٢٥٣-٢٥٥.

(١١٣) الكشاف: ١/ ٧٠-٧١.

(١١٤) المثل السائر: ١/ ٤٩، وينظر: تفسير البغوي: ٨/ ٢٦٤.

(١١٥) أسرار البلاغة: ٢٢٧.

(١١٦) دلائل الإعجاز: ١٧٣.

(١١٧) معجم المصطلحات البلاغية: ٦٣٣

(١١٨) دلائل الإعجاز: ١٧٣.

(١١٩) المطول: ١٥٩.

(١٢٠) الإيضاح في علوم البلاغة: ١/ ٥١ (هامش الأستاذ محمد خفاجي)، وينظر: نظرية اللغة في النقد العربي: ٢٤١.

(١٢١) منهاج البلغاء: ٢٤، وينظر: ٢٣.

(١٢٢) ينظر: النقد الأدبي ومدارسه الحديثة: ٢/ ١٢٠.

(١٢٣) ينظر: النقد الأدبي ومدارسه الحديثة: ١٣٠، وتاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٥٧٠-٥٧١.

(١٢٤) ينظر: الأصول، تمام حسان: ٤٦-٤٧.

(١٢٥) الأصول، تمام حسان: ١٦٤.

(١٢٦) اللغة والإبداع، عياد: ٢٠٣.

(١٢٧) الكتاب: ١/ ٥٣.

(١٢٨) الكتاب: ١/ ١٦٠.

(١٢٩) الكتاب: ١/ ١٧٦، ٢١٢.

(١٣٠) الكتاب: ١/ ١٧٦، ٢١٢.

(١٣١) اللغة والإبداع: ٢٠٤، وينظر: الأصول، تمام حسان: ١٩٤.

(١٣٢) اللغة والإبداع: ٢٠٤.

(١٣٣) خزانة الأدب ولب لباب العرب: ٥/ ١٤٤-١٤٦ «باختصار».

(١٣٤) ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٣٩.

(١٣٥) شرح ديوان المتنبي، العكبري: ٤/ ٣٥.

(١٣٦) شرح ديوان المتنبي، العكبري: ٤/ ٣٥-٣٦، وينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٣٩.

(١٣٧) أخرجه البخاري: ٤/ ١٤٧ برقم (٣٣٧١).

(١٣٨) المجالسة وجواهر العلم: ٥/ ٩٧.

(١٣٩) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٢/ ٤١٥.

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

(١٤٠) شرح صحيح البخاري، ابن بطال: ١٠/ ٩٨.

(١٤١) دلائل الإعجاز: ١٩٨.

المصادر:

(١) الاتساع في اللغة عند ابن جني، حسن سليمان حسن، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب/ جامعة الموصل، ١٩٩٥م.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تح: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩م.

(٤) أساليب بلاغية «الفصاحة، البلاغة، المعاني»: د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.

(٥) أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: محمد محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط١.

(٦) الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١.

(٧) الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٨٨م.

(٨) الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

(٩) الانزياح اللغوي، أصوله أثره في بنية النص: د. نعمان عبد السميع متولي دار العلم للنشر، مصر، ط١، ٢٠١٤م.

القسم الثاني: معايير الانزياح «معيار أصل المعنى»

(١٠) الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب، د. عباس رشيد الددة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ٢٠٠٩م.

(١١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م

(١٢) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣.

(١٣) البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبنكة الدمشقي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٦م.

(١٤) بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، ط٢، ٢٠١٤م.

(١٥) البيان والتبيين: الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ.

(١٦) تاريخ النقد الأدبي عند العرب: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٣م.

(١٧) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

(١٨) تحقيق الفوائد الغياثية: شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، تح: د. علي بن دخيل العوني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ.

(١٩) تفسير أبي السعود «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم»: أبو السعود العمادي (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

(٢٠) تفسير البغوي «معالم التنزيل في تفسير القرآن»: الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، تح: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٩٧م.

(٢١) التفسير الكبير: الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

(٢٢) التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، ط١، ١٩٨١م.

(٢٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

(٢٤) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣مم.

(٢٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

(٢٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

(٢٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١.

(٢٨) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

(٢٩) الرسائل الأدبية: الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ.

(٣٠) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

(٣١) شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

(٣٢) شرح الكافية الشافية: ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١.

(٣٣) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تقديم: د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(٣٤) شرح ديوان الحماسة: أبو زكريا التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، ط١.

(٣٥) شرح ديوان المتنبي: العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، بيروت، ط١.

(٣٦) شرح صحيح البخاري لابن بطال: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف (ت ٤٤٩هـ)، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م.

(٣٧) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٣٨) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

(٣٩) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت ٧٣٣هـ)، تح: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٧م.

(٤٠) علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»: د. محمد أحمد قاسم، ود. محيي الدين الديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٣م.

(٤١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٨١م.

(٤٢) عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي (ت ٣٢٢هـ)، تح: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.

(٤٣) غاية الوصول في شرح لب الأصول: زكريا بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، ط١.

(٤٤) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تح: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

(٤٥) كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، تح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

(٤٦) الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

(٤٧) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ.

(٤٨) كشف المشكل من حديث الصحيحين: أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: علي حسين البواب، دار الوجن، الرياض، ط١.

(٤٩) اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل الحنبلي (ت ٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

(٥٠) اللغة والإبداع، شكري عياد، دار التنوير للطباعة، ط١، ٢٠١٣، مطبوع مع علم الأسلوب مدخل ومبادئ للمؤلف نفسه.

(٥١) متن ألفية ابن مالك، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

(٥٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٠م.

(٥٣) المجالسة وجواهر العلم: أبو بكر الدينوري (ت ٣٣٣هـ)، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

(٥٤) مشكل الحديث وبيانه: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري (ت ٤٠٦هـ)، تح: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

(٥٥) المطول شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

(٥٦) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

(٥٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

(٥٨) مفتاح العلوم، السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

(٥٩) الممتع في صنعة الشعر: عبد الكريم النهشلي القيرواني، تح: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

(٦٠) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

(٦١) نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي، مصر، ط١.

(٦٢) النقد الأدبي ومدارسه الحديثة: ستانلي أوغار هايمن، ترجمة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٨م.

(٦٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تح: أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(٦٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه: علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١.